مجلة علمية متعددة التخصصات
تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بالقيروان

آداب القيروان

7

العدد السابع

فهرس

القسم العربي

صدق السلامي

المتنبّئون في الإسلام المبكر 7

عبد الحميد عبد الواحد

النظام الصّامتيّ في اللسانيْن الفرنسيّ والعربيّ 69

محمد الصبحي البعزاوي

الحمل على المعنى في كتاب سيبويه (من خلال مقولتي الجنس والعدد) 83

ناجي التايب

لُقمَانُ فِي التُّرَاثِ العُرْبَي : مُلاَمِحُهُ ودَلاَلاَتُهَا 109

محمّد بوعلاّل

حول وحدة علم الكلام 165

مصطفى كمال فرحات

سقراط والحياء 181

جمادي المسعودي

مدخل إلى دراسة المقدس في الثقافة العربية الإسلامية 209

القسم اللاّتيني

From Motivation to New Orientations in SLA (**Habib ABDESSLEM**) 7

Les didascalies ou la double lecture dans Cyrano de Bergerac (d'Edmond Rostand) **(Saloua Béji BEN H'MID)**..... 33

Soyinka's spiritual theatre: the case of a dance of the forests **(Fethia EL HAFI)** 67

الحمل على المعنى في كتاب سيبويه
(من خلال مقولتي الجنس والعدد)

***محمد الصحبي البعزاوي**

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة

لقد مثّل كتاب سيبويه مشغل العديد من دراسي القضايا اللّغوية المختلفة، وذلك لما يحظى به من دقّة في التبويب ومعالجة للمسائل النّحوية سمحت له بأن يكون "عمدة النّحو العربي" قديما وحديثا. بل إنّ من الدّارسين من يقرّر قيمة الكتاب بالدّعوة إلى الاستفادة منه والاقتداء بطريقة صاحبه فيه أثناء عرض المسائل وتبويبها[1]. فـ"الكتاب" بهذا الاعتبار يجمع مواد التّراث النّحوي القديم وفق منهج مبوّب وإن كان يكتنفه بعض الغموض. ولعلّ وسمه كذلك هو ما حدا بالبعض إلى اعتبار مادّته "متشعّبة، متنوّعة الجوانب كثيرة الجزئيات"[2].

---

1) راجع في ذلك مقال عبد القادر المهيري، بعنوان "كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف" ضمن حوليات الجامعة التونسية عدد 1974/11.

2) نفس المرجع ص 127.

على أنّ غزارة المادّة وتشعّبها لا تنقصان من قيمة الأثر، بل إنّهما قد زاده تمكّنا حين جعلا منه موضوعا لأغلب دراسي التّراث النّحوي القديم[3]. فلقد انكبّ الباحثون على مادّة الكتاب بالقراءة والتّحليل والتأويل في إطار فهم خصوصيات التّراث النّحوي واستقصاء معطيات اللّغة واستعمالاتها. بيد أنّ معاشرتهم لمادّة الكتاب لم تحل دون إغفال بعض المسائل، كمسألة "الحمل على المعنى"[4]. ولعلّنا لا نعيب على المهتمّين بالكتاب عدم تطرّقهم إلى هذه المسألة وذلك لسببين على الأقل:

أ- طريقة عرض المسألة في المؤلّف: ذلك أنّ مسألة "الحمل على المعنى" لم تكن معروضة ضمن فصل بعينه يستعرض فيه سيبويه مختلف مراحلها في إطار حرصه على الاستقصاء والشمول، وإنّما هي كبعض مسائل الكتاب قد وردت نتفا ضمن بعض الأبواب في مختلف الأجزاء.

ب- أمّا السبب الثاني فقد يكون اختلافا في وجهات النّظر بين الباحثين، ذلك أنّ منهم من اهتدى إلى هذه المسألة ولم يعرها اهتماما يذكر لاعتقاده في وضوحها وبساطتها، ومنهم من أغفلها تماما. على أنّها- في تقديرنا- تبدو مهمّة للغاية، من حيث أنّها تصل التّراث النّحوي القديم بالدّرس اللّساني الحديث

3) نعرض في هذا المجال على سبيل الذكر:

- المنصف عاشور: ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب: مشروع قراءة في النظريات النحوية العربية، حوليات الجامعة التونسية عدد 30 سنة 1989.

- حسن حمزة: أوجه الإخبار في الكلام ، المرجع السابق عدد 36 سنة 1995.

- الطيّب البكوش: النظريات الصوتية في كتاب سيبويه ، المرجع السابق عدد 11 سنة 1974.

- محمد كاظم البكاء: (1989) ، منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامّة.

- روديكا بوبوروزان Rodica Buburuzan: التعجّب والأعمال اللّغوية عند سيبويه المجلّة الرومانية للسانيات 1993.

4) نشير في هذا السّياق إلى أنّنا لم نقف -فيما قرأنا من أعمال متّصلة بالتراث النّحوي عامّة وبالكتاب بصفة خاصّة- على دراسات تهتم بمسألة الحمل على المعنى باستثناء مقال المنصف عاشور "في ظاهرة العلل والقيود المتحكّمة في المعنى النّحوي: علّة السّبر والتقسيم والتحليل نموذجا" حوليات الجامعة التونسية عدد 45 سنة 2002، وأطروحة وئام الحيزم: "تأويل اللّفظ والحمل على المعنى" عمل مرقون بكلية الآداب منّوبة تونس 2004. ونحن نعود إلى تلك المسألة في النظام التصريفي من خلال مقولتي الجنس والعدد لتأكيد ثرائها وإبراز بعض الصّور التي تتحقّق بها.

ولاسيّما في وحدة موضوعهما[5]، ومن حيث كون اللّغة في جوهرها أداة بيان. فالمتكلم إنّما يستخدم اللّغة "ليعرب عمّا في نفسه ويبّينه ويوضّح الغرض ويكشف اللّبس"[6].

وممّا يزيد المسألة رسوخا وأهمّية أنّك لا تجدها في كتاب سيبويه فحسب، وإنّما في بعض المؤلّفات النّحوية التي تلته من ذلك مثلا "الخصائص" إذ يقول ابن جنّي في فصل "الحمل على المعنى": "اعلم أنّ هذا الشّرج غور من العربية بعيدٌ ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما، كتأنيث المذكّر وتذكير المؤنّث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثّاني على لفظ قد يكون عليه الأوّل أصلا كان ذلك اللّفظ أو فرعا وغير ذلك ممّا تراه بإذن الله"[7]. على أنّ ابن جنّي لم يعرض تعريفا للمسألة بقدر ما كان يذكر بعض مجالات تحقّقها، والحال أنّ مسألة " الحمل على المعنى" تحوجنا إلى التّدقيق والتّعيين لأنّه لا سبيل إلى تحديد الموضوع وضبطه إلاّ بتحديد المفهوم. وعليه فانّ مسألة "الحمل على المعنى" تعدّ من خلال الأمثلة الّتي عرضها" ابن جنّي" أو من خلال دراسة "سيبويه" لها "علّة نحويّة" يلجأ إليها المتكلّم للتعبير ويوظّفها النّحوي لفهم المعنى المراد تبليغه عن طريق المشابهة الحاصلة بين المعنى الأصلي المتداول والمعنى المحمول عليه[8]. وما دام الحمل موصولا بالمعنى، فانّ المعنى بهذا الاعتبار مصطلح ملتبس يحتاج إلى التّدقيق وإن كان عند سيبويه يرد بمعنى الموضع النّحوي الذي يضعه المتكلّم. ويتّضح ذلك من خلال حديثه عن معنى الرّفع ومعنى النّصب ومعنى الجرّ[9]. على أنّ هذه العلّة النّحوية –علّة

5) نعني ب"وحدة الموضوع" الاشتراك الحاصل بين التّراث النّحوي والدّرس اللّساني في "مسالة المعنى"، و ما تطرحه من قضايا أثناء التواصل أو أثناء إنشاء الخطاب.

6) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق هـ. ريتر، ط3 دار المسيرة للطّباعة والنشر1983، ص67.

7) أبو الفتح عثمان بن جنّي: الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، دار الكتاب العربي بيروت لبنان (د.ت) ج2، ص 411 .

8) انظر مقال المنصف عاشور" علاقة الحمل على النّظير والنّقيض والموضع والمعنى النّحوي" ضمن حوليات الجامعة التونسية عدد46 ص 557 .

9) الكتاب ج1 ،ص356 .

المشابهة- لا يمكن فهمها ولا استيعابها إلاّ بمعرفة عناصر مقـــام القول الذي يحمل فيه على المعنى. ولمّا كانت تلك العناصر عديدة[10] وغير ثابتة[11]، فإنّنا نهتمّ بأبرزها حضورا ذلك أنّ كلّ عملية إنجاز لغوي تتأسّس على جملة من العناصر أهمّها المتكلّم والمخاطب الذي يضطلع بعملية الفهم. وعليه فإنّ "الحمل على المعنى" علاوة على كونه علة نحوية فهو عبارة عن وسيط لغوي ينقل للمخاطب قدرات المتكلّم على التصرّف في اللّغة بالاتّساع في أبنيتها من أجل بلوغ القصد وتحقيق الغرض، مثلما يدفعنا إلى معرفة الطاقة اللّغوية الكامنة باستجابتها لمختلف عمليات الاتساع المنجزة.

ولكنّ ما تجدر الإشارة إليه، كون تمتّع المتكلّم بالقدرة على التصرّف في اللّغة لا ينبغي أن يحجب عنه المعاني بصفتها مواضع، لا سيّما إذا أدركنا أنّ المعاني مشروطة بالمتكلّمين، إذ هي التي"يريد المتكلّم أن يثبتها أو ينفيها"[12]. كما لا ينبغي أن يحجب عنه وظيفة الكلام، إذ ما احتيج إليه إلاّ للدّلالة على المعاني، والمعنى هو الممثّل الحقيقي للوظيفة اللغوية وهي تبادل الأفكار والتفاهم بين المتكلّمين. ولمّا كان التفاهم بين المتكلّمين شرطا ضروريا من شروط الوظيفة اللّغويّة، فهل كلّ "حمل على المعنى" يدرك من خلاله المخاطب غرض المتكلّم ؟ وهل الفهم عند المخاطب هو المقصود بالمعنى عند المتكلّم ؟ أم هل الفهم غير المعنى المقصود ؟

إنّ قيمة مسألة "الحمل على المعنى" تكمن في إثارة مثل هذه الإشكاليات. ذلك أنّ العلاقة بين المتكلّم والمخاطب تختلف في إطار "الحمل على المعنى"

10) يمكن اختزال عناصر مقام القول في المتكلّم والمخاطب والزمان والمكان إضافة إلى سياق القول وموضوعه. وقد اهتم عديد الباحثين بتلك العناصر نظرا لقيمتها في تدقيق المعاني المقصودة وضبطها، ومنهم على سبيل الذكر لا الحصر محمّد خطابي: لسانيات النصّ ، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط. 1/ 1991، ص 52.

11) لا تكون عناصر القول ثابتة ، حين لا تخضع إلى حدّ دقيق تقف عنده فالمكان مثلا -باعتباره أحد تلك العناصر- يمكنه أن يتّسع حتى يحتوي العالم الموجود والعوالم الممكنة أيضا. وكذا الشأن بالنسبة إلى سائر العناصر. ذلك أنّ فكرة عدم استقرار الحدود: "يمكنها أن تسحب على الزمن والمقام وعلى تاريخ المستمتعين أنفسهم":

A.Bannour, Rhétorique des Attitudes propositionnelles, Tome 1, p. 147-148.

12) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. 2/ 1989، ص 258.

عنها في إطار "التخاطب اليومي المألوف". فإذا كان المتكلّم في الخطاب المألوف يشير إلى المعنى عن طريق التصريح ببنية ظاهرة لا تحتمل التأويل عند التخاطب، فإنّه أثناء "الحمل على المعنى" يوازي بين بنيتين بنية يفكّر فيها وأخرى ينطق بها. ومن ثمّ فإن طلب المخاطب للمعنى لم يعد يسيرا، بل إنّه لا يحصل له إلاّ: "بعد انبعاث منه في طلبه واجتهاد في نيله"[13]. فتشاكل ظاهرة "الحمل على المعنى" من هذه الجهة ظاهرة "المجاز" كما أنّها تشاكلها في مفهوم الاتّساع أيضا، ذلك أنّ الجرجاني يتحدّث عن "المجاز" بقوله: "اعلم أنّ لهذا الضرب اتّساعا وتفنّنا لا إلى غاية"[14] وكذا الشأن بالنسبة إلى مسألة "الحمل على المعنى".

على أنّ ما يسترعي انتباهنا أثناء متابعة مسألة "الحمل على المعنى" كون سيبويه قد عقد "في الكتاب" بابًا أورده بعنوان: هذا باب استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار[15]، وذلك من شأنه أن يحمل القارئ على التسليم بانعدام الصلة بين هذا الباب ومسألة "الحمل على المعنى". بيد أنّ العلاقة تبدو وثيقة بينهما، لا سيّما إذا علمنا أنّ القضية الأساسية التي يطرحها سيبويه أثناء معالجته للمسألة تكمن في تفسير كيفية الاتّساع في الكلام باعتماد ملكة المتكلم باعتباره المبدع الأول لمختلف الاحتمالات[16]. وعليه فإن مسألة "الحمل على المعنى" وإن كانت لا تمت بصلة ظاهرة إلى مفهومي الإيجاز الاختصار فإنّها على صلة وثيقة بمفهوم الاتّساع في الكلام. آية ذلك أنّ "الحمل على المعنى" يفسّر بعض تلك الاحتمالات التي ينجزها المتكلّم للدّلالة على القصد. وقد تجسّم فعل المتكلّم في اللّغة –من خلال الكتاب– في مواضع عديدة، نخصّص منها في هذا البحث تصرّفه في بعض المقولات التصريفية كمقولتي الجنس والعدد، وذلك بالخروج بهما عن وظيفتيها المألوفتين

13) أسرار البلاغة ، ص 133.

14) دلائل الإعجاز، ص 66.

15) راجع في ذلك / "الكتاب"، ج 1، ص 211.

16) راجع في ذلك "الخصائص"، ج 1، ص 111.

إلى وظيفة جديدة من شأنها أن توسع المقولة فيما هي تبرهن عن قدرة المتكلم على التصرّف في أبنية اللّغة.

I- الحمل على المعنى ضمن "مقولة الجنس"

تعتبر "مقولة الجنس" من ضمن المقولات المتحكّمة في "الأسماء". ذلك أنّ "الأسماء" تخضع جميعها إلى مقولات تميّزها عن غيرها من أقسام الكلام فيما هيّ تحدّها. فمن ذلك مثلا مقولات الجنس والعدد والتعريف والتنكير والمقولات الإحالية الدلالية وغيرها من المقولات. على أنّ الذي يهمّنا منها في هذا السّياق "مقولة الجنس".ذلك أنّ سيبويه قد عرض لجملة من النّماذج التي يحمل فيها المتكلم على المعنى انطلاقا من تلك المقولة كتأنيث المذكّر وتذكير المؤنّث وما يتضمّنانه من وصف للمذكّر باسم المؤنث أو بصفته وتذكير صفة المؤنث على تأويل والإخبار عن المؤنث بمذكّر على تأويل. وهو لا يعرض هذه النّماذج في جنس من الكتابة بعينه وإنّما يستدلّ عليها من خلال النّثر كما من خلال الشّعر. بل إنّه يؤكّد كثافة حضورها في الشّعر خاصّة بقوله: "وهذا في الشّعر أكثر من أن أحصيه لك"[17]. على أنّ ما يسترعي انتباهنا في هذا السّياق، أنّه مهما كان جنس الكتابة الذي تلوح ضِمنه مسألة "الحمل على المعنى" فإنّه يعود إلى الكلام الذي: "يفعله المتكلم ويوجده بعد أن لم يكن"[18].

ومتى نظرنا إلى المسألة من هذه الزّاوية فهمنا أن التّحويرات الطارئة على "مقولة الجنس" ما هي إلاّ وضعيات مختلفة يصدر عنها المتكلّم أثناء إنشاء المعاني وأدائها. وإذا كان سيبويه قد عرض تلك الوضعيات بطريقة غير مبوّبة عن طريق جملة من النماذج فإنّنا نعرضها بإعادة ترتيبها وفق منهج معيّن ننطلق فيه من ظاهرة التذكير ووجوه حملها على التأنيث ثم نتابع ظاهرة التأنيث ووجوه تذكيرها عن طريق التأويل. وقد قدّمنا التذكير على التأنيث باعتباره الأصل، وقد أثبت سيبويه ذلك بقوله "الأشياء كلّها أصلها التذكير ثم تختصّ بعد،

17) الكتاب ، ج 2، ص 45.

18) أبو القاسم الزّجاجي: الإيضاح في علل النحو، ت: د.مازن المبارك، دار النّفائس بيروت، ط 4 سنة 1982، ص 43.

فكل مؤنث شيء، والشّيء يذكّر، فالتذكير أوّل وهو أشد تمكّنا، كما أنّ النّكرة هي أشدّ تمكّنا من المعرفة، لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرة ثمّ تعرّف. فالتّذكير قبل وهو أشدّ تمكّنًا عندهم. فالأوّل هو أشدّ تمكّنا عندهم"[19].

على أنّ تصرّفنا في المادّة المعروضة بإعادة ترتيبها لا يعني عدولنا عمّا عرضه سيبويه في شأنها، وإنّما نستند إلى نفس النّماذج التي وصف بها الظّاهرة وأقرّها لكي نحقّق بدورنا بعض النتائج فيما يتّصل بعلّة الحمل على المعنى.

1- ظاهرة التذكير ووجوده تأنيثها

أ- تأنيث المذكّر في النّداء:

ذلك أنّ المتكلّم حين ينجز عمل "النّداء"، ويكون المنادي "الأب"، إنّما يعدل عن البنى المألوفة في ذاك العمل اللّغوي كقوله: "يا أب" أو "يا أبي" أو "يا أبا" إلى أبنية جديدة تتجاوز تلك الأبنية المألوفة وتضاف إليها. ولعلّ وسمنا الأبنية اللّغوية المنجزة بـــ"المألوفة" و"الجديدة" – وإن كانت جميعها تعود إلى المتكلّم باعتباره عاملا في أوضاع اللغة – يعود إلى منطق المقولات المسيّرة لتلك الأبنية. فالأبنية المألوفة تستجيب من ضمن ما تستجيب إليه، لمقولة الجنس وإلى حدود تلك المقولة حين ينجز المتكلّم عمل النّداء. فيكون نداء المذكّر بحمله على جنسه وكذا الشأن بالنسبة إلى المؤنث.وذلك ما وصفه السّيرافي بقوله: "الأصل في نداء الأب والأمّ قبل دخول علامة التأنيث فيهما أن يقال يا أب ويا أمّ، بالكسر من غير ياء، وبالياء: يا أبي ويا أمّي، وبالألف مكان الياء: يا أبا ويا أمّا"[20]. أمّا الأبنية الجديدة فقد عرضها سيبويه بقوله: "وسألت الخليل رحمه الله

---

19) "الكتاب"، ج 3، ص 241. ولعلّ ما تجدر الإشارة إليه أنّ مفهوم "شيء" عند سيبويه ومنه عند النحاة لاحقا يبدو مفهوما أساسيا في دراسة ظاهرة الاسم، إذ منه تتولّد جملة من المقولات التصنيفية ولا سيّما مقولة العدد ومقولة التعيين ومقولة الجنس. وقد اهتمّ بعض الدارسين بمنزلة المفهوم في التراث النحوي ولا سيّما في "الكتاب" وأبرزوا دلالته والمكانة التي يحظى بها في دراسة الأسماء وتصنيفها. ومنهم على سبيل الذّكر دون الحصر:

- المنصف عاشور: "ظاهرة الاسم في التفكير النحوي" ص 189 وما بعدها.
- خميس المجبري: "مقولة الجنس في العربية: دراسة إعرابية لظاهرة التذكير والتأنيث ص ض 9-23 وهو مرقون بكلية الآداب منوبة السنة الجامعية 2001/2000.

20) راجع في ذلك "الكتاب" ج 2، ص 211، هامش 1.

عن قولهم: "يا أبهْ ويا أبتِ لا تفعلْ، ويا أبتاه ويا أمّتاه، فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذه الهاء مثلُ الهاء في عمّة وخالة (...) ويدلّك على أنّ الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة أنّك تقول في الوقت: يا أُمَّه ويا أَبهْ، كما تقول يا خالهْ. وتقول: يا أمّتاهْ كما تقول يا خالتاهْ"[21]. ويؤكّد سيبويه موطن حضور البنية الجديدة "يا أَبهْ" حين يسعى المتكلّم إلى تنبيه المخاطب إلى ما يريد إنجازه بقوله: "وإنّما يلزمون هذه الهاء في النّداء إذا أضفت إلى نفسك خاصّة، كأنّهم جعلوها عوضا من حذف الياء، وأرادوا أن لا يخلّوا بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء، وأنّهم لا يكادون يقولون يا أباه ويا أمّاه، وهي قليلة في كلامهم. وصار هذا محتملا عندهم لما دخل النّداء من التغيير والحذف"[22].

آية ذلك أنّ سيبويه يبيّن من خلال المثال المذكور أن ظهور البنية الجديدة مشروطٌ بالحذف والتغيير اللّذين يصيبان البنية المألوفة القائمة على النّسبة. بمعنى إنّ البنية المنجزة "يا أبهْ" ما كانت لتكون لولا "حذف الياء" في قولك: "يا أب" "بالكسر من غير ياء". ومهما تكن الأسباب فإنّ التغيير أو الحذف أو النّداء –باعتبار باب حذف وتغيير–[23] ما هي إلاّ أنشطة لغوية تجسّم عمل المتكلم في اللّغة باعتبارها جملة من القوانين المجرّدة التي لا تكتسي وجودًا فعليا إلاّ بالكلام وفي الكلام. فالمتكلّم يوازي أثناء إنجازه لعمل النّداء بين بنيتين، بنية يفكّر فيها وتوافق البنية المعجميّة "يا عمّة" أو "يا خالة" وبنية أخرى منجزة حين ينطق بها وهي "يا أبهْ". وإذا جنح المتكلم إلى القياس في مناداة المذكّر، فإنّ ذاك القياس ليس سوى نشاط– من أنشطته اللّغوية– محكوم بعلاقة المشابهة في مستوى الأبنية. فتحتل البنية الجديدة بذلك وضعيّة قارّة من الأوضاع التي يصدر عنها المتكلّم أثناء النّداء. ذلك أنّهم لمّا "ألحقوا الهاء في "أبهْ" و"أمّه"، صيّروها بمترلة الهاء التي تلزم الاسم في كلّ موضع، نحو خالة وعمّة. واختصّ النّداء بذلك لكثرته في كلامهم[24].

21) الكتاب ج 2، ص ص 210-211.

22) المصدر السابق ج 2 ، ص 211.

23) المصدر نفسه ج 2، ص 210، هامش 3.

24) الكتاب ج 2 ، ص 211.

فـــ"الحمل على المعنى" في هذا السياق، إنّما يتمثّل في تجسيم المتكلّم لقدراته اللّغوية عن طريق الاتساع في الأبنية قصد تحقيق معنى النداء. وبالتّالي فإنّ فعل المتكلّم ذاك لم يعدْ له وجودٌ إلاّ داخل المؤسّسة اللّغوية، إذ لم تعد اللّغة إذّاك: "مجرّد وسيلة لنقل الأفكار ولوصف الأشياء وإنّما هي ميدان ننجز فيه أعمالاً لا تنجز إلاّ في اللّغة وباللّغة"[25]. ويمكن تجسيم نشاط المتكلّم من خلال عمل النّداء كالتّالي:

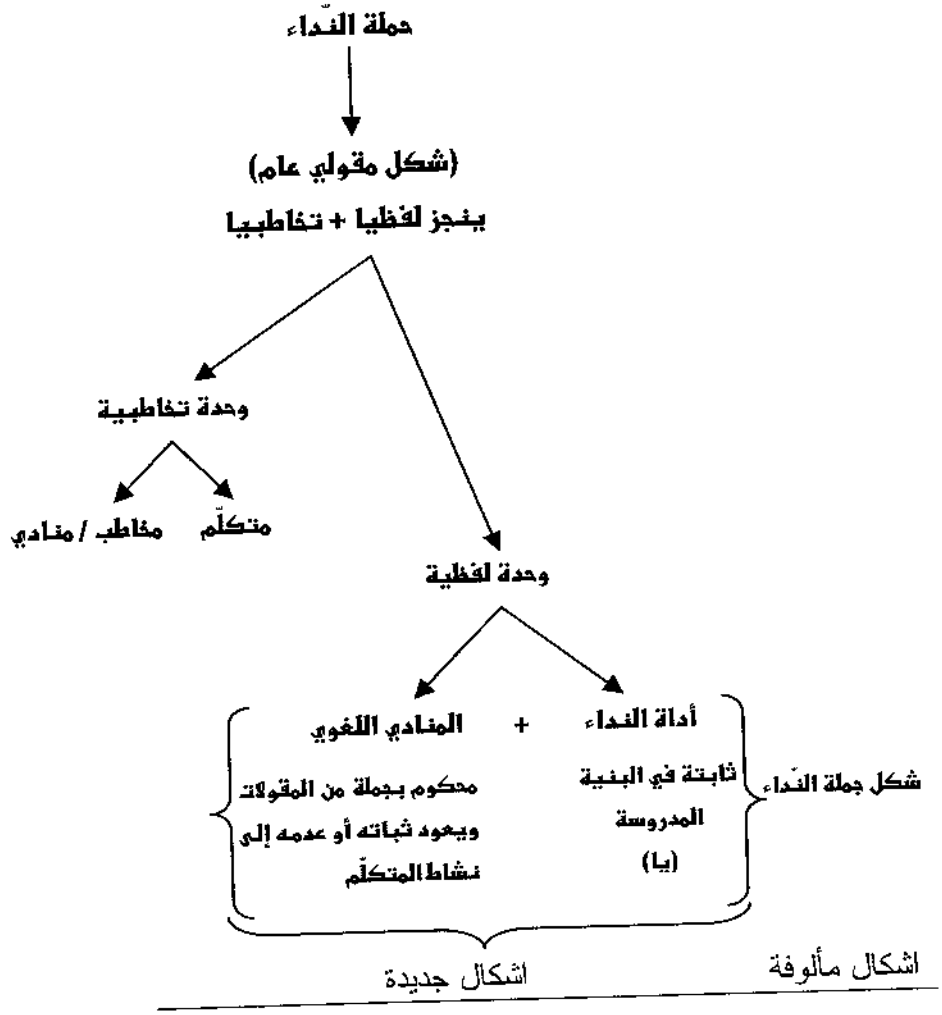

25) محمد صلاح الدين الشريف: تقديم عام للاتّجاه البرغماتي، ضمن أهمّ المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية ، تونس 1986، ص ص 95-119.

يا أبِ/ يا أمِ يا أبي/ يا أمّي يا أبا/ يا أمّا يا عمّة/ يا خالة ←	(يهمّنا منها الشكل المذكور) يا أبـــهْ

إلاّ أنّ نشاط المتكلّم الذي تبين عنه أشكال جملة النّداء المختلفة، يبقى محكوما بجملة من الأسباب يقع فهمها أثناء المقارنة بين الشّكل الجديد والأشكال المألوفة المشابهة له. وهذه الأشكال هي:

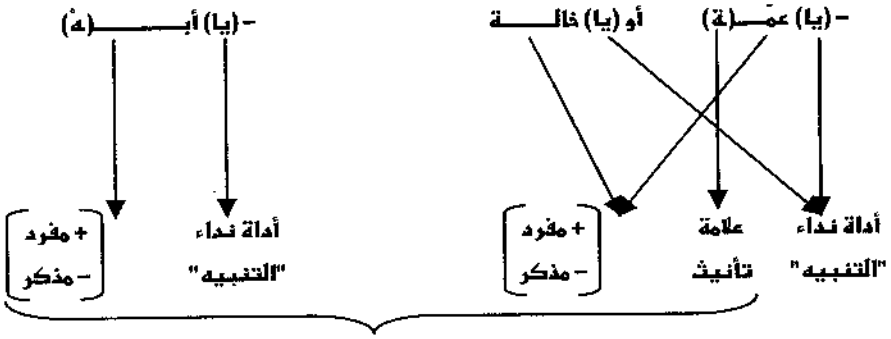

وقع حمل البنية اللّغوية (يا أبه) على البنيتين (يا عمّة/ يا خالة) عن طريق المشابهة في المقولات التصريفيّة المشيرة إليها.

فالمتكلم عندما ينجز جملة النّداء "يا أبه" إنّما يتصرّف في بعض المقولات التصريفيّة "كمقولة الجنس"، فيحمل المنادى المذكّر (الأب) على التأنيث. ويبرّر صاحب الكتاب ذلك بقوله "قلت: فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكّر، قال: قد يكون الشّيءُ المذكّر يوصف بالمؤنّث ويكون الشّيء المذكّر له الاسم المؤنّث نحو نفس وأنت تعني الرّجل به"[26]. على أننا قد نبرّر ذلك – في هذه الحالة دون غيرها– بالعودة إلى المقولة الإحالية الدّلالية، هذه التي تنطلق من الوحدة اللّفظية (جملة النداء) لتنتهي إلى الوحدة البيولوجية– المتكلّم في الوجود + المنادى في الوجود). ذلك أن المتكلّم في قوله: "يا أبهْ" إنما يخاطب شخصا ينتسب إليه لا محالة– (علاقة الابن بالأب). ويقع التعبير عن النّسبة

26) الكتاب ج 2، ص 212.

عادة بـــ"ياء النسبة"، كقولك: "يا أبي". إلاّ أنّ حذف الياء من جملة النّداء قد حمل المتكلّم على استبدالها بـــ"الهاء" في إطار الحرص على "مفهوم النّسبة" لغويا وبيولوجيا وذلك ما حدا بسيبويه إلى القول: "كأنّهم جعلوها عوضا من حذف الياء"[27] فكانت جملة النّداء "يا أبهْ" حينئذ تسدّ مسدّ الجملة "يا أبي" وتضاف إليها في إطار تحقيق معنى النّداء المتمثّل في تنبيه المخاطب/المنادى[28] إلى ما يريد المتكلم إنجازه حدثيا أو لغويا. ورغم اشتراك البنيتين في كثير من السّمات المعجمية والدلالية فإنّ كلاّ منهما له سمة على الأقل تميّزه عن الآخر وتحقّق وجوده. وتتمثل تلك السّمة في مقولة الجنس، ذلك أن المنادى في جملة النداء: يا أبي = يحمل جملة من السمات من ذلك

+ عاقل
+ مفرد
+ مذكر
+ نسبة

أما في الجملة يا أبهْ = فإن السّمات المميزة له هي:

+ عاقل
+ مفرد
+ مذكر
+ نسبة

ولذلك يصف سيبويه المنادى "أبهْ" ضمن جملة النّداء "يا أبهْ" فيقول: "فكأنّ أبهْ اسم مؤنّث يقع للمذكّر، لأنّهما والدان كما تقع العينُ للمذكّر والمؤنّث لأنّهما شخصان"[29]. على أن ذلك لا يكون إلا في النّداء أثناء إنجاز المتكلّم لمعنى التّنبيه.

27) المصدر نفسه ج 2، ص 211.

28) نتحدّث عن المخاطب أو المنادى، باعتبار أن المنادى في جملة النداء ينبغي أن يكون مخاطبا. وإذا كان المنادى غير المخاطب فإن الجملة تصبح لاحنة ولا تتحقق بذلك وظيفة النداء. وعليه يشترط "أحمد المتوكل" في المنادى شرطين: "أحدهما: أن يحيل على كائن حي" أما الشرط الثاني: "فيستوجب أن يكون المنادى محيلا على المخاطب". انظر: الوظائف التّداولية في اللغة العربية منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الدار البيضاء المغرب، ط 1، 1985، ص ص 178-179.

29) الكتاب ج 2، ص 212.

ب- تسمية المذكر باسم المؤنّث أو بصفته

ويعود ذلك إلى نشاط المتكلم في اللغة، وذلك بفرضه لإمكانات لغوية جديدة تعتبر ظاهرة "تسمية المذكّر باسم المؤنّث أو بصفته" إحداها. وقد عقد سيبويه في ذلك فصلا أورده بعنوان: "هذا باب تسمية المذكّر بالمؤنّث"[30]. وفيه يعالج تسمية المذكّر باسم المؤنّث أو بصفته حين يعرض لكيفيّة التعامل معها بعد حملها -الأسماء أو الصفات- على وضعها الجديد. وقد أورد هذا الباب بعد باب آخر جاء بعنوان: "هذا باب الأسماء الأعجمية"[31]، وقد عالجها من جهة صرفها أو امتناعها من الصرف. مما يتأكد به أن تعامله مع الأسماء والصفات المؤنثة التي ألحقت بالمذكر مثل تعامله مع الأسماء الأعجمية. وإذا كانت الأسماء الأعجمية تكتسب "عجمتها" من جهة كونها أعجمية فإنّ الأسماء والصفات المؤنّثة تكتسب غرابتها أو غموضها من جهة خرق المتكلم لمقولة الجنس وتصرفه في حدودها. ولعلّ ذلك ما يبرّر تتالي البابين في الكتاب مثلما يبرّر وحدة منهجه أثناء دراستهما. ذلك أن صاحب الكتاب يسعى إلى تقعيد الظاهرة اللغوية المنجزة عن طريق تعليلها وإلحاقها بقاعدتها. من ذلك قوله: "اعلم أن كل اسم أعجمي أعرب وتمكّن في الكلام فدخلته الألف واللاّم وصار نكرة، فانك إذا سميت به رجلا صرفته، إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي"[32]، أو كقوله: "اعلم أنّ كلّ مذكّر سمّيته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف. وذلك أنّ أصل المذكر، عندهم أن يسمّى بالمذكّر، وهو شكله والذّي يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إيّاه بالمذكّر، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي"[33]. على أن الذّي يهمّنا في باب تسمية المذكّر بالمؤنّث، لا وجوه التّعامل مع الأسماء والصّفات أثناء حملها على هيئات جديدة، بل معها حين يوظفها المتكلم لإنجاز عمل لغوي ما، مداره الإنشاء أو

30) المصدر السابق ج 2، ص 235.

31) المصدر نفسه ج 3، ص 234.

32) الكتاب ج 3، ص 234.

33) المصدر نفسه، ج 3 ، ص ص 23-236.

الخبر. ذلك أن ظاهرة الحمل على المعنى لا يمكن فهمها في النظام اللّغوي وانّما في النّظم حيث نشاط المتكلم. فهو العامل الحقيقي في اللغة قصد تحقيق وبلوغ الغرض المقصود. ولعلّ تسمية المذكّر بالمؤنّث تعبير عن فاعلية المتكلّم في اللّغة وإن كانت تلك التسمية موضع غرابة. فتأنيث المذكر مداره رد أصل إلى فرع، والحال أن الفروع تردّ إلى الأصول، وذلك ما حدا بابن جنّى إلى اعتبار تلك المسألة أذهب في الغرابة والتّناكر بقوله: "وتذكير المؤنث واسع جدّا، لأنّه ردّ فرع إلى أصل. لكنّ تأنيث المذكّر أذهبُ في التّناكر والإغراب"[34].

على أن سيبويه قد سعى إلى وصف تلك العلّة النحوية قصد تفسيرها والعمل على تقعيدها، من ذلك قوله: "وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة لأنّه يقول في كلامه اجتمعت اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللّفظ لليمامة، فترك اللّفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام"[35]. فتسمية المذكّر بالمؤنّث لا تخلو من تصرّف في بعض السّمات الدّلالية نتيجة التّصرف في مقولة الجنس. فينشأ عن ذاك التصرّف في المقولة التّصريفية، إشكالية الفهم بين منتج الكلام ومتقبله. فإذا كانت البنية اللّغوية المنجزة سبيل المخاطب في بلوغ المعنى، فهل يمكن لتلك البنية أن توفر له ذاك المعنى الذي يضعه المتكلّم؟

إنّ صلة المخاطب بالأبنية المنجزة قد أملتها الحاجة إلى إدراك معنى تلك الأبنية. إلاّ أنّ المعنى لا يتاح بيسر أثناء عملية الفهم، لأنّه محمول على معنى بنية ماثلة في ذهن المتكلّم. وعليه فان عملية الفهم لا تتم عند المخاطب إلا بادراك أوجه العلاقة بين البنية المنجزة الظّاهرة والبنية الضمنية المسكوت عنها. فتلوح مسألة "الحمل على المعنى" حينئذ من أكثر المسائل المستعصية على الفهم لا سيّما إذا كانت القرينة الدّالة على المعنى المقصود غير موجودة وذلك خلافا للمجاز. فإذا كان المجاز سبيلا لمعرفة قدرات المخاطب على الفهم

34) ابن جني: الخصائص الجزء 2، ص 415.

35) الكتاب ج 1، ص 53 و ج 3، ص 247-248.

أثناء إعادته العلاقة الضمنية بين المعنيين الأصلي والمجازي، فإن "الحمل على المعنى" لا يمكنه أن يتيح لنا معرفة تلك القدرات لانعدام القرينة الدّالة عليه.

ومن مظاهر حمل المتكلم على المعنى، قوله: "جاء ثماني" أو "هذا رجلٌ نكحةٌ" أو "هذا رجل حائض" و"رأيت رجلا طامثا"[36]، فهو يعمل في مختلف النّماذج المذكورة على وصف المذكر باسم المؤنث أو بصفته. فقوله "جاء ثماني" يجعل المخاطب إزاء ظاهرة فيها تصرف في مقولة الجنس" على النحو التالي:

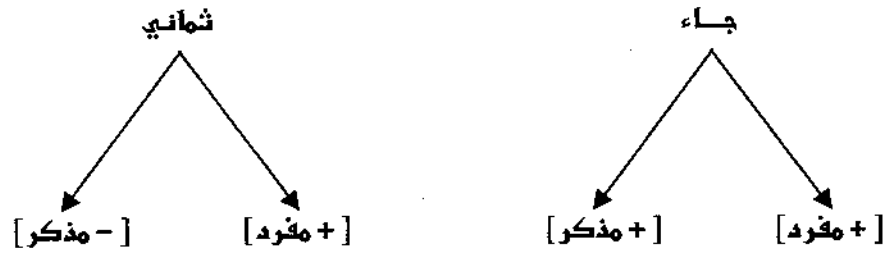

ويؤكّد سيبويه جنس ثمانيَ بقوله: "لو سميت رجلا ثماني لم تصرفه لأن ثمانيَ اسم لمؤنّث"[37]. وعليه فإن المتكلّم يسند الفعل "جاء" إلى فاعل يحمل صفة المفرد المؤنّث وهو "ثماني". ومن ثم يقع "الحمل على المعنى" إذ يحدث ضرب من التوازي في ذهن المتكلّم بين بنيتين لغويتين، بنية ضمنيّة لا ينطق بها ومدارها مطابقة الفعل للفاعل في جملة من السّمات، من ذلك العدد والجنس وبنية منجزة وهي "جاء ثماني" يُحمل فيها الفاعل على فاعل البنية الضمنيّة، فيحصل ضرب من التّنافر بين عنصري البنية المنجزة في سمة الجنس.

أما قوله: "هذا رجل حائض" و"رأيت رجلا طامثا" أو "هذا رجل نكحة"، فإن وصف المذكّر (الرجل) بصفة المؤنّث (حائض، طامث...) إنّما هو وسيلة

36) راجع في ذلك، الكتاب ج 3، صص 236-237.

37) المصدر السابق، ج 3، ص 236.

يجنح إليها المتكلّم للخروج بالاسم الموصوف من مجال التّنكير والإبهام إلى مجال التّخصيص فيتنزّل الموصوف والصفة منزلة الاسم الواحد. ولكن ذلك لا يخلو من حمل على المعنى، باعتبار أن الصفة تأتي وثيقة الصّلة بالموصوف للدّلالة على بعض أحواله. ولكن هل تعد هذه الصفات بعض أحوال الموصوف ؟. يذهب سيبويه إلى تبرير صلة الصفة بالموصوف في الأبنية المنجزة بقوله: " كأنّك قلت: هذا شيء حائض ثم وصفت به المؤنث، كما تقول هذا بكر ضامر، ثم تقول: ناقة ضامر"[38]. وعليه فإن المتكلم يحمل (الرجل) في البنية المنجزة على "الشّيء" في البنية الضمنية، وذلك على النحو التالي:

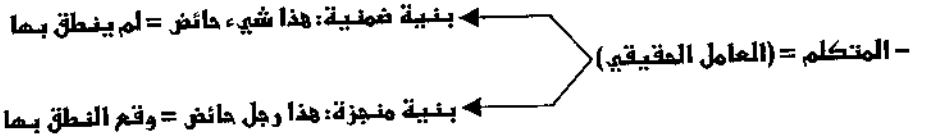

ولئن كانت المطابقة أصلية بين البنيتين الضمنية والمنجزة في عبارتي(شيء) و(رجل)، فإن تلك المطابقة لا تحد من عملية الفهم لا سيّما إذا وصلنا الموصوف بالصفة. فإذا كان الموصوف يقتضي من حيث مقولة الجنس (+مذكّر) فإن الصفة تعود في أصل وضعها إلى جنس المؤنّث وبذلك فإن التّنافر بين الموصوف وصفته في مقولة الجنس من شأنه أن يبين نشاط المتكلّم في اللّغة ويبرز مظاهر تفننه فيها.

ويرجع سيبويه تشابه الأبنية اللّغوية وحلول إحداهما محل الأخرى إلى المتكلم ذاته أثناء طلبه الغرض بقوله: "ومن كلامهم أن يجعلوا الشّيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"[39]. ويستدلّ على ذلك بجملة من النّماذج تفسّر عمل المتكلّم في اللّغة وتبرّره. من ذلك حمله الجزء على الكل، يقول صاحب الكتاب: "وربّما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه وإنما

38) راجع في ذلك، الكتاب ج 3، ص 237.

39) المصدر السابق، ج1، ص 51، ويعود إليه سيبويه في ج 3، ص ص 247-248. ولعلّ الشّاهد يؤكّد أن الحمل على المعنى عند سيبويه إنما هو حمل على الموضع.

أنث البعض لأنّه أضافه إلى مؤنّث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنّثه"[40]. ولذلك فإن إدراك غرض المتكلّم أثناء الحمل على المعنى يحوج المخاطب إلى دقّة النّظر وحسن التأوّل. وذلك ما انتهى إليه ابن جنّي أثناء وصفه لذاك الباب بقوله: "وقد رأينا وجهه، ووكلنا الحال على قوة النّظر وملاطفة التأوّل"[41].

2. ظاهرة التأنيث ووجوه تذكيرها

إن الاهتمام بتذكير المؤنّث يحيلنا على نشاط المتكلم الذي يبدو أكثر وضوحا وذلك خلافا لنشاطه أثناء تأنيث المذكر. وقد علل سيبويه ذلك بقوله: "إن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد"[42]. معنى ذلك أن تذكير المؤنّث إنما هو رد فرع إلى أصل، وذلك ما عناه صاحب الخصائص بقوله: "وتذكير المؤنث واسع لأنه ردّ فرع إلى أصل"[43]. وعليه فإنّ شساعة تذكير المؤنّث قياساً على تأنيث المذكّر، إنما تعود إلى هشاشة سمة المؤنث وذلك على جهة التبع. وقد بين صاحب الكتاب ذلك بقوله: "فكل مؤنث شيء والشيء يذكر"[44].

على أن ما يسترعي انتباهنا أثناء متابعة "مسألة تذكير المؤنث" كون سيبويه تغلب عليه نزعة التقعيد. ذلك أنّه يدرس ظاهرة التأنيث وعملية تذكيرها من جهة صرفها أو امتناعها من الصرف. وهو بذلك لا يشذّ عن منهجه الذّي رسمه في باب تسمية المذكر بالمؤنث. من ذلك قوله: "اعلم أنّ كل مؤنّث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرّك لا ينصرّف، فإن سمّيته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنا وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار: إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه. وترك الصرف أجود"[45].: وقوله: فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف"[46]. إلا

40) نفس المصدر، ج 1، ص 51.

41) الخصائص ، ج 2، ص 435.

42) الكتاب ، ج 3، ص 241.

43) الخصائص، ج 2، ص 415.

44) الكتاب ، ج 3، ص 241.

45)المصدر نفسه، ج 3، ص 240.

أن اهتمامه بتقعيد المسائل لا يغيّب جانب الوصف عنده، ولا سيّما لنشاط المتكلم أثناء الحمل على المعنى. يقول سيبويه: " ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"[47]. ولذلك يصف بعض الدارسين الأثر بأنه مراوحة بين التقعيد والوصف[48].

إلاّ أنّ اهتمامنا بمسألة "تذكير المؤنّث" لا يعود إلى جانب التقعيد وإنما إلى الوصف باعتبار أنّ "الوصف" سبيلنا لمعرفة نشاط المتكلم ومظاهر حمله على المعنى. وقد اهتم سيبويه أثناء متابعته لمسألة "تذكير المؤنث" بوصف ذاك النشاط دون تفسير أسباب حدوثه، من ذلك قوله: "واعلم أنّه من قال ذهب نساؤك. قال: أذاهب نساؤك. ومن قال: "فمن جاءه موعظة من ربه" قال: "أجائي موعظة"[49]. أو كقوله: " ومن قال: ذهب فلانة وأحاضر القاضي امرأة وقد يجوز في الشعر موعظة جاءنا"[50].

على أن ما يسترعي انتباهنا كون الأبنية المنجزة إنّا تعود إلى دور المتكلّم في تحقيق مفهوم "الاتّساع اللّغوي"، وذلك بالتصرّف في بعض المقولات النّحوية أو الصّرفية. ويلوح تصرّفه في الأبنية المنجزة في "سمة الجنس" وذلك بحمله المؤنّث على المذكّر. فنشاط المتكلّم في النّظام اللّغوي يزداد وضوحا أثناء "الحمل على المعنى". وإذا كان نشاطه أثناء "تأنيث المذكّر" جزئيا، فإن نشاطه أثناء "تذكير المؤنّث" يكاد لا يحدّ لأنّ: "الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد"[51]. ولذلك فإنّ المتكلّم بقوله: "جاءه موعظة" إنّما يذكّر المؤنّث، فيكون "العامل" بذلك مذكرا و"المعمول" مؤنثا وذلك على النحو التالي:

---

46) المصدر السابق ، ج 3، ص 242.

47) المصدر السابق، ج 1، ص 51.

48) راجع في ذلك، عبد القادر المهيري: "كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف" حوليات الجامعة التونسية عدد 11 سنة 1974.

49) الكتاب ، ج 2 ، ص 43.

50) المصدر السابق، ج 2، ص 45.

51) نفس المصدر، ج 3 ، ص 241.

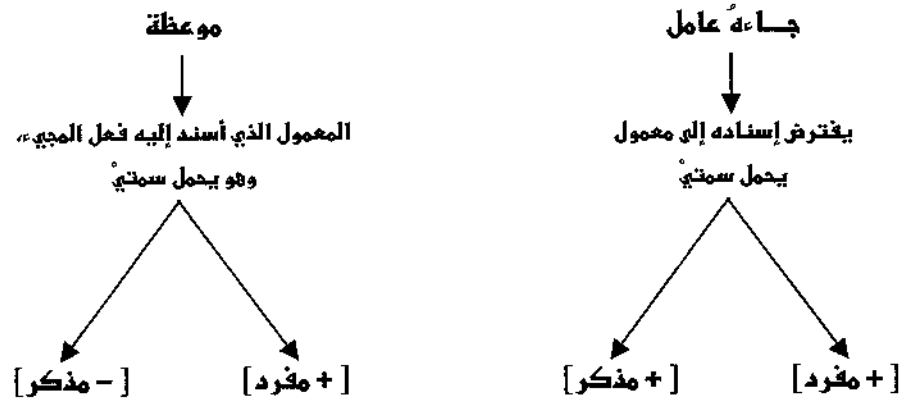

فالفعل الوارد في موضع "العامل" له معمول يحمل سمة المفرد مثلما يحمل سمة المؤنّث. ممّا يتأكّد به أنّ المتكلّم بإنجازه للبنية اللغوية "جاءه موعظة" إنّما يفكّر في بنية أخرى توافق تلك البنية وتحقق وظيفتها المعنوية، ونعني بها "جاءه وعظ". فتكون الصلة بذلك وثيقة بين البنية الضمنية التي يفكّر بشأنها المتكلّم والبنية المنجزة باعتبار أنّ "الموعظة" و"الوعظ" يردان بمعنى واحد. وذلك ما عناه ابن جنّي في اهتمامه بنفس تلك البنية المنجزة بقوله: "وكذلك قوله تعالى: "فمن جاءه موعظة من ربّه" لأنّ الموعظة والوعظ واحد"[52].

وأمّا قوله "ذهب فلانة" فقد ذهب بالمعمول "فلانة" إلى الشخص، فكان تذكير المؤنّث. وإذا استقامت تلك البنية في الإنجاز، ينجرّ عنها جملة من الأبنية المشابهة لها القابلة للتحقّق بدورها. كقول سيبويه "أذاهب فلانة" و"أحاضر القاضي امرأة".

إلاّ أنّ ما ينبغي إثباته أثناء اهتمامنا بمقولة الجنس، كون بعض مظاهر تصرّف المتكلم في تلك المقولة لا يعني إمكانية خرق حدودها وإبطابها وذلك لطبيعة الأشياء. فإذا كان المتكلم يتصـــرّف في طرفي تلك المقولة – (المذكّر/المؤنّث)– بحمل الواحد على الآخر، فإنّ تصرّفه ذاك لا يخرج عن العلاقة القائمة بينهما ونعني بها "علاقة الأصل بالفرع". وإذا كان المذكر قد

52) الخصائص ، ج2 ، ص 412.

تنزّل منزلة الأصل ضمن تلك المقولة، فإنّ الأشياء حين تؤنّث تتفرّع عن ذاك الأصل بدليل قول سيبويه: "والشيء يختصّ بالتأنيث فيخرج من التذكير"[53]. وبذلك يصبح نشاط المتكلّم اللّغوي قائما على ردّ الفروع إلى الأصول "تذكير المؤنّث" أو على حمل الأصول على الفروع "تأنيث المذكّر"، وذلك في إطار حرصه على تحقيق الغرض وبلوغ القصد. على أنّ ذاك القصد يحوج المخاطب إلى قوّة النّظر وملاطفة التأوّل، لا سيّما إذا علمنا أنّ العلاقة بين البنية المنجزة والبنية الضمنية تبدو مفقودة وذلك لعدم تصريح المتكلم بما هو كامن في الذهن.

ولمّا كانت مقولة الجنس محكومة بثنائية الأصل والفرع، وأنّ تلك الثّنائية تتميّز بجملة من السّمات المؤسسة لحدودها والمحقّقة لاستقلالها، فإنّ ذلك لا يمنع من وجود بعض الصفات والأفعال التي تمثّل قاسما مشتركا بينهما، حين تتنزّل من المذكّر منزِلَتَهَا من المؤنّث. وقد عرض سيبويه لتلك الصّفات والأفعال، من ذلك اهتمامه بفعل المدح "نعْمَ" وبمنزلته من التأنيث والتذكير، بقوله: "واعلم أنّ نعم تؤنّث وتذكّر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلت: نعم المرأة، كما قالوا: ذهب المرأة. والحذف في نعمت أكثر"[54]. إضافة إلى اهتمامه "بحبّذاَ" وتعليل وروده مؤنّثا ومذكّرا بقوله: "ألا ترى أنّك تقول للمؤنّث حبّذا ولا تقول حبّذه، لأنّه صار مع حبَّ على ما ذكرتُ لك وصار المذكّر هو اللاّزم، لأنّه كالمثل"[55].

أمّا في باب الصّفات فإنّ سيبويه يعرض لجملة من الأمثلة التي تتنزّل منزلة النّماذج الدّالة على إمكانية تأنيث تلك الصّفات وتذكيرها من ذلك قوله: "وممّا جاء مؤنّثا صفة تقع للمذكّر والمؤنّث: هذا غلامٌ يفعة وجارية يفعة، وهذا رجل ربعة وامرأة ربعة"[56].

---

53) الكتاب ، ج 3، ص 242.

54) المصدر السابق، ج 2، ص 178.

55) نفس المصدر، ج 2، ص 180.

56) المصدر نفسه ، ج 3، ص 237.

على أنّه مهما تصرّف المتكلّم في النّظام اللّغوي بالاتّساع والاختصار والإضافة والحذف وتحوير المقولات المتحكّمة في الأبنية اللّغوية من الدّاخل، ومهما تداخل الأصل والفرع ضمن مقولة الجنس، فإنّ للمذكّر سمات لا يشترك فيها مع المؤنّث وذلك لطبيعة الأشياء في الوجود[57]. ولعلّ ذلك ما أثبته صاحب الكتاب بقوله: "والأصل عندهم أن يسمّى المؤنّث بالمؤنّث كما أنّ أصل تسمية المذكّر بالمذكّر"[58]. وأمّا ما عدا ذلك، فهو ضربٌ من ضروب "الحمل على المعنى" يلجأ إليه المتكلّم لبلوغ القصد وتحقيق الغرض، وهو في آن واحد يحملنا على معرفة الطّاقة اللّغوية الكامنة باستجابتها لمختلف عمليات الاتّساع المنجزة.

II – الحمل على المعنى ضمن مقولة العدد

إنّ "مقولة العدد" مثل سائر المقولات، تعمل على التحكّم في النّظام اللّغوي من خلال الأبنية وذلك بضمانها لمبدإ المطابقة بين المفردات ضمن مختلف مظاهر التصرّف اللّغوي التي يصدر عنها المتكلّم. إلاّ أنّ حضور تلك المقولة في الأبنية اللّغوية المنجزة، لا يعني غيابها في مواضع أخرى من النّظام اللّغوي، ذلك أنّنا نجدها في المنجز من الكلام مثلما نجدها في المعجم. إذ يمكن لمقولة العدد أن تظهر في دلالة عنصر معجمي معيّن كقولك: "إبل وقومٌ ونساءٌ" فهذه المفردات هي عناصر معجميّة تشتمل على دلالة الجمع. فهي بهذا الاعتبار مقولة إعرابية تتردّد على نحو ما في المعجم. وقد اعتنى سيبويه بتلك المقولة ضمن "الكتاب"، وذلك بتفسير وجوه التعامل مع الأسماء والصفات التي ترد على لفظ المثّنى والجمع من خلال "باب تسمية المذكّر بلفظ الاثنين والجميع"[59]، كما اهتمّ بمختلف حالات تثنية المفرد وجمعها ووجوه امتناعها من ذلك، ضمن أبواب مختلفة كباب التثنية[60]، وباب جمع المنقوص[61] أو

---

5) نعني" بطبيعة الأشياء في الوجود" الجنس الطبيعي (le sexe) الذي تصنّف بموجبه الأشياء إلى ذكر (le mâle) وأنثى (femelle) وهو مختلف عن الجنس النّحوي (le genre) الذي تكون المقابلة فيه بين المذكّر (masculin) والمؤنّث (féminin).

58) الكتاب، ج 3، ص 242.

59) المصدر نفسه، ج 3، ص 232.

60) نفس المصدر، ج 3، ص 385.

61) نفس المصدر، ج 3، ص 390.

الباب الذي لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون[62]. وإذا كان جهد سيبويه في هذه الأبواب كما في الأبواب التي تلتها، كباب جمع الجمع[63] أو "باب تكسير الصّفة للجمع[64]، قائما على تقعيد المسائل على جهة الاستعمال، فإنّ ذلك لم يمنعه من وصف نشاط المتكلّم لا سيّما أثناء تصرّفه في مقولة العدد وذلك بعدوله عن مبدإ المطابقة أثناء طلب المعنى. ويتجلّى ذلك في قول سيبويه: "وسألت الخليل رحمه الله عن: ما أحسن وجوههما؟. فقال: لأنّ الاثنين جميعٌ، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك"[65]. فمظاهر تصرّف المتكلّم في العمل اللّغوي المنجز ماثل في إيجاد نوع من المطابقة بين الجمع والمثنّى.وإذا كانت المقولة تقوم على مبدإ المطابقة بين المكوّن الأوّل والثّاني في العدد، فإنّ تصرّف المتكلّم في تلك المقولة من الدّاخل يعدّ مظهرا من مظاهر الاتّساع اللّغوي الذي يجسّد مفهوم الحمل على المعنى. ويمكن أن نجسّم نشاط المتكلّم ذاك في الشكل التالي:

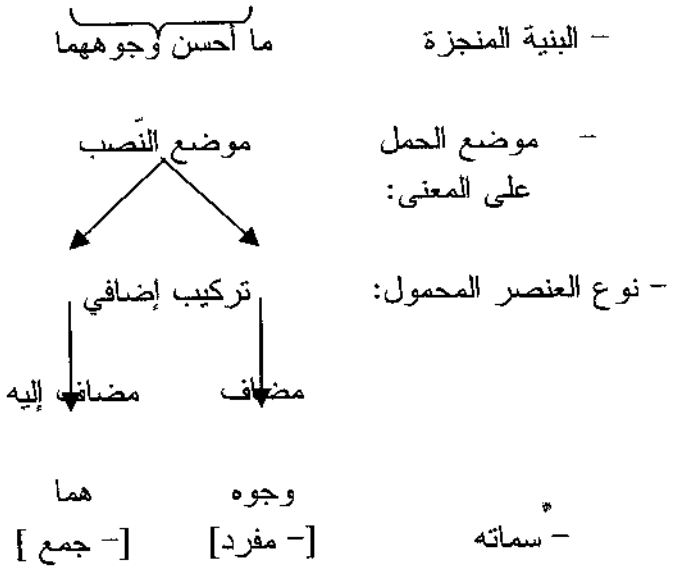

62) نفس المصدر، ج 3، ص 392.

63) نفس المصدر، ج 3، ص 617.

64) نفس المصدر، ج 3، ص 626.

65) الكتاب، ج 2، ص 48.

فالمتكلّم يضيف عبارة (وجوه) من أهمّ سماتها أنّها جمعٌ إلى (هما) المثنّى، فيوجد مطابقة غير مألوفة في مستوى الإنجاز. إلاّ أنّ الخليل قد أجازها بقوله "لأنّ الاثنين جميع"[66] وعمل على تعليلها بواسطة القياس في قوله: "وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك"[67]. وعليه فإنّ إضافة المتكلّم الجمع إلى المثنّى لا يعدو أن يكون وجها من وجوه مراعاة المعنى المقصود. وبمراعاة المعنى يقع الاتّساع اللّغوي. وقد أوضح الخليل غرض المتكلّم في الجمع بين الجمع والمثنّى ضمن مقولة العدد بقوله: "وقد أرادوا أن يفرّقوا بين ما يكون منفردا وبين ما يكون شيئا من شيء"[68]. ممّا يتأكّد به أنّ المتكلّم يضع في اعتباره المخاطب أثناء إنشاء المعاني. فإذا كان التصرّف في النظام اللّغوي تعبيرا عن وضعيات مختلفة يصدر عنها المتكلّم أثناء إنشاء المعاني، فإنّ تصرّفه ذاك لم يكن بحال من الأحوال مطلقا وإنّما هو مقصور على المخاطبين وذلك لكون "الإنشاء" موصولا بدوره بمفهوم "الأداء". فنشاط المتكلّم في إطار مقولة العدد يؤكّد لنا مرونة الظاهرة اللّغوية التي تستجيب للمتكلّمين على اختلاف درجاتهم وتمكّنهم من إنشاء أبنية لغوية لم تقل من قبل. من ذلك خروج المتكلّم عن المثنّى إلى الجمع أثناء إنشاء المعاني. وقد استدل سيبويه على ذاك الخروج بقوله: "قال الرّاجز، وهو خطامٌ:

– ظهراهما مثل ظهور الإبل.

وقالوا: وضعا رحالهما، يريد رحليْ راحلتين. وحدّ الكلام أن يقول: وضعت رحلي الرّاحلتين"[69]. فالمتكلّم بقوله: "وضعا رحالهما" أو في قوله: "ظهراهما مثل ظهور الإبل"، إنّما يتصرّف في مقولة العدد بحمل المثنّى على الجمع، وذلك على النحو التالي:

66) المصدر السابق، ج2، ص 48.

67) نفس المصدر، ج2، ص 48.

68) المصدر نفسه، ج 2ن ص 48.

69) الكتاب، ج 2، ص 48-49.

- المثال: رحالـــ/هما

- السّمة: [- مفرد] [- جمع]

- العلاقة: النّسبة

وكذا الشّأن بالنسبة إلى قوله: "ظهراهما مثل ظهور الترسين". فالأصل في البنية المنجزة المثنّى، إلاّ أنّ المتكلّم قد عدل عن المثنّى إلى الجمع. ويبرّر عبد السلام هارون ذاك العدول بقوله: "والشاهد فيه تثنية ظهراهما" على الأصل، والأكثر في كلامهم الخروج عن الأصل إلى الجمع كراهية لاجتماع تثنيتين في اسم واحد، لأنّ المضاف والمضاف إليه ككلمة واحدة. ولذا قال فيما بعد: "مثل ظهور التّرسين"[70].

وتتدعّم مواطن حضور المتكلّم في البنية المنجزة من خلال جعل المفرد في صيغة الجمع. وقد أوضح سيبويه ذلك بقوله: "وقد جعلوا المفردين أيضا جميعا، قال الله جلّ ثناؤه: "وهل أتاك نبأ الخصم إذْ تسوّروا المحراب. إذ دخلوا على داوُد ففزع منهم قالوا لا تخَفْ خصمان بغى بعضُنا على بعضٍ"[71].

ولعلّ أهميّة الحمل على المعنى في هذا السّياق هي التي حملت ابن جنّي على العودة إليها وإغنائها بشواهد متنوّعة في إطار إبراز مرونة الظاهرة اللّغوية ودور المتكلّم في إثبات تلك المرونة. ولقد وسَمَ الحمل على المعنى انطلاقا من مقولة العدد بـــ"تصوّر معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد"[72]، من ذلك قوله: "ومن باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله أفرد الضمير، لأنّ هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك: "هو أحسن فتًى في النّاس"[73].

---

70) ن. المصدر السابق، الكتاب، ج 2، هامش 3 ، ص 48.

71) المصدر السابق ، ج 2 ، ص 48.

72) الخصائص ج ، ص 411.

73) نفس المصدر، ج 2، ص 419.

فعدول المتكلّم عن الأبنية اللّغوية المألوفة إلى أبنية لغوية جديدة، يجسّم نشاطه في اللّغة، مثلما يجسّم حرصه على بلوغ المعنى المقصود. وعليه فإنّ المخاطب يعمل بدوره على بلوغ ذاك المعنى انطلاقا من البنية اللّغوية المنجزة. فصلة المتكلّم بالمخاطب تتأكّد انطلاقا من تلك الأبنية باعتبارها الوسيط الذي ينقل المعنى الذي ينشئه المتكلّم إليه.

على أنّ ما تجدر الإشارة إليه، هو أنّه مهما كانت الأبنية الجديدة ومهما كانت درجة الحمل على المعنى فيها، فإنّ عمليّة إنشائها لا يمكن أنْ تكون إلاّ بالمناسبة المعجمية بين عناصرها. فالحمل على المعنى –من هذه الجهة– هو ضرب من ضروب التصوّر للعلاقات النحوية بين المفردات اللّغوية. ولذلك فإنّ فساد المعنى مشروط بترك العمل بقوانين النّحو واستعمال الشّيء في غير موضعه[74]. وعليه فإنّ المتكلّم يعمل على التصرّف في النّظام اللّغوي وذلك بالتفنّن في إيصال مقاصده كالحمل على المعنى، دون أن يكون قد خرج مخرج الاستحالة مع كونه قد بلغ النّهاية.

إلاّ أنّ ما يسترعي انتباهنا كون اهتمام سيبويه بمسألة الحمل على المعنى "ضمن اهتمامه بنشاط المتكلّم لم يقتصر على مقولتي الجنس والعدد فحسب وإنّما تعدّاهما إلى متابعة مواضع حسن الكلام، من ذلك حمل الثاني على الأول ضمن باب إجراء الصّفة فيه على الاسم[75]. وقد اعتنى ابن جنّي بدوره بهذه المسألة ضمن باب الحمل على المعنى تحت ما أسماه بـــ"حمل الثاني على الأول"[76]. ومهما يكن من أمر فإنّ حمل المتكلّم على المعنى لا يمكن اعتباره حالة عارضة تطرأ على بعض الأبنية اللّغوية، وإنّما هو مظهر من مظاهر نماء قدرته على البيان. ولا يمكن لتلك القدرة أن تبلغ درجة النّضج والكمال إلا

74) شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري: "نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق أحمد الزين، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر (د.ت) ج 7، ص 87.

75) لقد أورد سيبويه في مؤلفه بابا بعنوان: "هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يستوي فيه أجراء الصّفة على الاسم، وأن تجعله خبرا فتنصبه"، ج2، ص 49، وذلك في إطار متابعة كيفية إجراء الصّفة على الاسم ومخالفتها له. وفي الحالتين يرصد سيبويه نشاط المتكلّم باعتباره عاملا لغويا مباشرا.

76) الخصائص، ج 2، ص ص 411-430.

بالإلمام بالقوانين النحوية وحسن استثمارها عند الاستخدام. وعليه فإنّ إجراء المتكلم للصفة على الاسم لا يُعدُّ عُدُولاً عن القوانين النّحوية وإنّما هو تعبير عن وضعيات مختلفة يصدر عنها أثناء إنشاء المعاني. وتتمثّل تلك الوضعيات في التصرّف في مواضع البنية اللّغوية وذلك يدلّك على: "قوّة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها"[77]. وقد أثبت سيبويه ذلك من خلال جملة من النّماذج المعروضة في مؤلفه بقوله: "وكما تقول: أتيت على رجل ومررت به قائم، إنْ حملته على الرّجل، وإن حملته على مررت به نصبْتَهُ، كأنّك قلت: مررت به قائماً"[78]. ومثله قوله: "نحن قومٌ ننطلق عامدون إلى بلد كذا، إن جعلته وصفًا. وإنْ لمْ تجْعلْهُ وصفا نصبتَ، كأنّه قال: نحن ننطلق عامدين"[79]. فنلاحظ حينئذ أنّه مهما تعدّدت الأبنية المنجزة فإنّها مشروطة بغرض المتكلّم ومقصده. فإذا قال المتكلّم: "ومررت به قائم" أو "ومررت به قائما"، فإنّه قد أنجز بذلك بنيتين لغويتين دالتين على معنيين مختلفين. ممّا يتأكّد به أنّ كلّ ما يدخل ضمن البنية اللّغوية يعتبر "حاملا معنوياً"[80]، لأنّه محكومٌ بالعلاقات المكوّنة لتلك البنية. ولذلك فإنّ حمل الثاني على الأوّل كما جاء في "باب إجراء الصفة فيه على الاسم"، من شأنه أن يزيد المعنى ملاحة وقوة. يقول سيبويه: "ولم تقلْ جميلهُ لأنّك لم تُردْ أن تقول أنّه حسنُ الوجه في هذه الحال، ولا أنّه حسنٌ وجههُ جميلاً، أي في هذه الحال حَسُنَ وجهُهُ. فلم يردْ هذا المعنى ولكنّه أراد أن يقول: هذا رجلٌ جميلُ الوجه، كما يُقالُ هذا رجلٌ حسنُ الوجه (...) وإن أردت الوجْه الآخر فنصبْتَ فهو جائز لا بأس به، وإن كان ليس له قوّة الوصف في هذا. فهذا الذي الوصف فيه أحسنُ وأقوى"[81]. فاعتناؤه بمسألة الحمل على المعنى حينئذ قد كان في إطار إدراك كيفية تشكل المعنى علاوة على الاعتناء بمواضع حسنه. وقد أقحم سيبويه الجانب الجمالي ضمن دراسته

77) المصدر السابق، ج 2، ص 419.

78) الكتاب، ج2، ص 49.

79) المصدر نفسه، ج 2، ص 49.

80) Roman Jakobson: Essais de linguistique générale, pp. 202-203.

81) الكتاب، ج 2، ص 50-51.

للمعنى – في إطار حمل المتكلّم على المعنى– لأنّ جمالية التركيب من شأنها أن تعطي المعنى قيمة وتزيده تأثيرا ورسوخا عند المخاطب. فيكون عمله بذلك مبحثا ضمن المباحث اللّغوية المتعدّدة المساهمة في تقليص المساحة الشاسعة من نسبة الإدراك في شأن المعنى، بما أنّه يمثّل مشغلا بارزًا من جملة المشاغل المستعصية على الحصر في مجال اللّغة.

وخلاصة القول أنّ صاحب الكتاب وإنْ لم يعرض تعريفًا مفصّلاً لمفهوم "الحمل على المعنى"، فقد وصف المفهوم ضمن الأبواب المذكورة، وذلك بعرضه لجملة من النماذج سمحت له بأن يعتصر بعض النتائج المتّصلة بإنشاء المعاني ومواضع حسنها. وقد كان وصفه ذاك سبيلا حمل النحاة على العودة إلى المفهوم ومحاولة تأصيله باعتباره مظهرا من مظاهر نشاط المتكلّم في اللّغة شأن الحذف والإضافة والاختصار. كما فتح السبيل أمام الباحث لمعرفة الطّاقة اللّغوية الكامنة وغير المحدودة، وإدراك الهاجس الذي يصدر عنه المتكلّم أثناء إنشاء المعاني، والمتمثّل في إيصال معنى ما أو فكرة من الأفكار إلى الشّخص المقصود بالكلام حسب كيفيات معيّنة تسمح ببروز تشكّلات لغوية جديدة تتيح للمخاطب إمكانات التأويل إذْ أتاحتْ للمتكلّم إمكانية التعبير. وعليه فإنّ خوض سيبويه في مسألة "الحمل على المعنى" باعتبارها "حملا على المواضع" قد مكّننا من الوقوف على نُضْجِ المسائل النّحوية ودقّتها، لا سيّما إذا أدركنا أنّ تلك المسائل من مثل المتكلّم والمخاطب والفهم والمعنى، قد باتت موضوعا قارًّا في الدّرس اللّساني الحديث.

محمد الصّحبي البعزاوي

Revue scientifique pluridisciplinaire
publiée par la Faculté des Lettres
et Sciences Humaines de Kairouan

Lettres de Kairouan 7